



الرقم: ٩/١١٩
التاريخ: ٢٠٠٨/٤/٢٧ م
الموافق: ٢١/ربيع ثاني/١٤٢٩ هـ

١

ASSEMBLY DECISION - AREN - 28 - ٤ - ٢٠٠٨
عطوفة مراقب عام الشركات المحترم

الموضوع / محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي
للشركة المنعقد يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٤/٢١ م


تحية طيبة وبعد،،،

فلاحاً / لنسخة كتابي رقم ٦/٢/١/١ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٦ م.

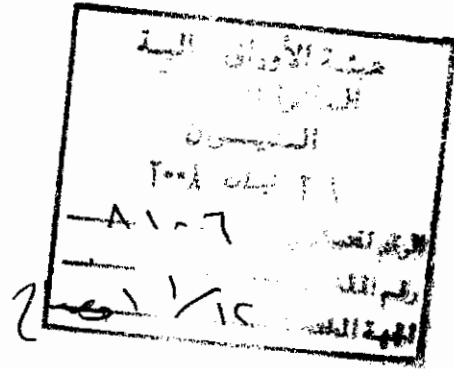
أرفق طياً المحضر المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام


خالد محمد صلاح الغزاوي

١١



البورصة + رباب لمه الدين
٤/٢٨

نسخة/ لمعالي رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم.

مع نسخة من محضر الاجتماع المذكور.

نسخة/ لمعالي مدير عام شركة الصناعات الهندسية العربية الأكرم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي للشركة

المنعقد يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٤/٢١ م

محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي للشركة

المنعقد يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٤/٢١ م

مكان الاجتماع : قاعة الاجتماعات/مبنى المؤسسة الأردنية للاستثمار/عمان.

يوم الاجتماع وتاريخه : الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٤/٢١ م.

ساعة بدء الاجتماع : الساعة العاشرة صباحاً.

ساعة انتهاء الاجتماع : الساعة الحادية عشرة والرابع صباحاً.

الحضور:

أ. ممثلو المساهمين بنسبة (٩٤%) من رأس المال المكتتب به حسب ما هو مبين في الكشف المرفق بالمحضر.

ب. مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد ضرار علي الحراسيس بموجب كتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم (م ش ١٩٣/١/١١٢١) بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٠ م.

ج. من مجلس الإدارة

السادة:

١. خالد محمد صلاح الغزاوي : رئيس مجلس الإدارة.

٢. طه محمود الخوالدة : نائب رئيس مجلس الإدارة.

٣. المهندس ناصر الحضرمي : عضو.

٤. فؤاد عطية : عضو.

٥. المهندس طارق إسماعيل : عضو.

٦. سامر زياد الشرايحة : عضو.

٧. العميد المهندس علي الجزازي : عضو.



وقائع الاجتماع:

عقدت الهيئة العامة لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي السنوي الثالث والعشرين في قاعة الاجتماعات بمبنى المؤسسة الأردنية للاستثمار/ عمان في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٤/٢١م، وذلك لمناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال.

ترأس الاجتماع معالي رئيس مجلس الإدارة السيد خالد محمد صلاح الغزاوي، استناداً لأحكام المادة رقم (١٧٧/أ) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م، وأفتتح الاجتماع باسم الله تعالى ورحب بالأخوة ممثلي السادة المساهمين، كما رحب بالسيد ضرار علي الحراسيس مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وكذلك بالسيد معروف توفيق المقبل/ مدقق حسابات الشركة وبالأخوة أعضاء مجلس الإدارة ومديري الشركة الحضور.

ومن ثم أعطى الحديث لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد ضرار علي الحراسيس. أفاد السيد ضرار علي الحراسيس أنه استناداً لأحكام المواد: (١٤٤، ١٤٥، ١٥٥/ب، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧/ب، ١٨٢) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م تبين بأن الشركة اتخذت الإجراءات القانونية اللازمة جميعها لعقد هذا الاجتماع العادي السنوي للشركة. إذ اعتمدت الآلية التي نصت عليها المادة (١٤٤/أ) من قانون الشركات في توجيه الدعوة إلي المساهمين لحضور هذا الاجتماع، كما أرفق جدول الأعمال بكتاب الدعوة، وكذلك تقرير مجلس الإدارة وميزانية الشركة السنوية وتقرير مدققي حسابات الشركة بما ينسجم مع مضمون المادة (١٤٤/ب) من قانون الشركات.

وقد أعلن عن موعد هذا الاجتماع في صحيفتين يوميتين تنفيذياً لما ورد في المادة (١٤٥) من قانون الشركات.

وقد حضر الاجتماع من مجلس الإدارة: رئيس المجلس ونائبه بالإضافة لخمسة من أعضائه أي سبعة من مجموع أحد عشر من كامل تشكيلة المجلس، وبذلك فقد توافر عنصر قانونية الاجتماع فيما يتعلق بعدد أعضاء المجلس الواجب حضورهم لصحة انعقاد الهيئة العامة وفق المادتين (١٥٥/ب)، (١٧٧/ب) من قانون الشركات.

وقد جاء اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي هذا منسجماً مع ما ورد في المادة (١٦٩) من قانون الشركات من حيث:

أ. تمت دعوة الهيئة العامة من قبل مجلس الإدارة بموجب قراره رقم (٢٠٠٨/٤) -

الجلسة الأولى بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١م.

ب. جاء انعقاد هذه الهيئة خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاؤ السنة المالية للشركة
(٢٠٠٧م).

وبموجب المادة (١٧٠) من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع قانونياً لحضور ممثلين للمساهمين لأكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، إذ حضر الاجتماع أحد عشر مساهماً من أصل ثمانية وعشرين مساهماً يمثلون بالأصالة ما مجموعه ٢٢٧ ٧٠٢ ٦ سهماً (سنة ملايين وسبعمائة وأثنين ألف ومائتان وسبعة وعشرون سهماً) من أصل ٢٣٦ ١١٧ ٧ سهماً (سبعة ملايين ومائة وسبعة عشر ألف ومائتان وستة وثلاثون سهماً)، ويمثل الحضور ما نسبته (٩٤%) من مالكي أسهم الشركة.

جاء جدول أعمال الهيئة العامة منسجماً مع نص المادة (١٧١) من قانون الشركات. وقد وجهت الدعوة إلى السادة مراقب عام الشركات وهيئة الأوراق المالية ومدققي حسابات الشركة لحضور هذا الاجتماع استناداً إلى المادة رقم (١٨٢) من قانون الشركات. ونوه السيد ضرار علي الحراسيس بأنه في ضوء ما أشار إليه آنفاً فإن الاجتماع يعتبر قانونياً، وبالتالي واستناداً إلى المادة رقم (١٨٣/أ) من قانون الشركات فإن أي قرارات تصدر عنه تعتبر قانونية وملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا.

واستناداً إلى الصلاحية المخولة لرئيس الاجتماع بموجب المادة رقم (١٨١/أ) من قانون الشركات، عين رئيس الاجتماع السيد تيسير عباينة أمين سر مجلس الإدارة كاتباً للجلسة، كما استأذن الحضور من ممثلي المساهمين ليسموا مراقبين اثنين للاجتماع فأتفق على تعيين السيدين: جهاد الشرع/ ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ونبيل أحمد/ ممثل المؤسسة الأردنية للاستثمار، مراقبين للاجتماع.

ومن ثم بدأ رئيس الاجتماع بتناول بنود جدول الأعمال بالمناقشة على النحو الآتي:

١. تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة للشركة بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٧م.

قام رئيس الاجتماع بتلاوة المحضر المذكور، وبعد الانتهاء من تلاوة المحضر المشار إليه أفسح المجال لإبداء المطالعات حول ما ورد فيه، وقد نوه رئيس الاجتماع بأن مضمون المحضر الذي تلي على الهيئة العامة قد جاء متضمناً للملاحظات التي كان قد أبدأها المجتمعون في ذلك الاجتماع وبالنص ذاته الذي ورد على ألسنتهم مع إثبات أسم صاحب كل ملاحظة.



لم ترد من المجتمعين أي مطالعات أو ملاحظات بشأن المحضر المذكور إذ اجمعوا على اعتماده.

أستأن رئيس الاجتماع الأخوة الحضور بتناول بنود جدول الأعمال (٢، ٣، ٤) بالمناقشة مجتمعة لترابط مواضيعها فوافق الحضور بالإجماع على مناقشة البنود المدرجة أدناه مجتمعة:

٢. تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٠٧م، والخطة المستقبلية لها.
٣. تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها الختامية وأحوالها المالية لعام ٢٠٠٧م.
٤. الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٧م والمصادقة عليها وإخلاء طرف السادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس عن العام المذكور.

بداية طلب رئيس الاجتماع إلى السيد مدقق حسابات الشركة تلاوة تقريره، ولدى تلاوة التقرير المذكور كان من أبرز ما أشار إليه التقرير ما يأتي:

أ. لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة العامة المحدودة، والتي تتكون من الميزانية العامة كما هي في ٣١/ كانون الأول/ لعام ٢٠٠٧م، وكل من بيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بالتاريخ المذكور وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

ب. نعتقد أن البيانات الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

تحفظ الشركة بسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية وهي متفقة مع البيانات المالية المرفقة ومع البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.

ج. في رأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة العامة كما هو في ٣١/١٢/٢٠٠٧م وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه البيانات المالية.

د. دون أي تحفظ وكما هو مبين في الإيضاح رقم (١٩) حول البيانات المالية أصبحت خسائر الشركة بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٧م (٢٤٦.٠٥٠) ديناراً وهو ما يعادل



(٨٥%) من رأس المال المدفوع، كما وتباع البضاعة الجاهزة بأقل من كلفتها الإجمالية، وإن وضعاً كهذا يثير الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار.

إن خطة الإدارة المستقبلية للنهوض بأعمال الشركة ترد في الإيضاح المشار إليه أعلاه. لقد تم تخفيض رأسمال الشركة بمقدار (٧ ٠٥٧ ٧٦٤) ديناراً ويعادل التخفيض ثلاثة أرباع الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م ليصبح رأس المال بعد التخفيض ٧ ١١٧ ٢٣٦ ديناراً، وذلك استناداً إلى قرار الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤م وموافقة معالي وزير الصناعة والتجارة على هذا التخفيض الذي تم تنفيذه في عام ٢٠٠٦م.

واتخذت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦م قراراً بتعديل الصفة القانونية للشركة من مساهمة عامة إلى ذات مسؤولية محدودة وتفويض مجلس الإدارة بالسير بالإجراءات القانونية لتنفيذ القرار المذكور ولا يزال الموضوع قيد التنفيذ حتى تاريخ إصدار البيانات المالية.

شكر رئيس الاجتماع للسيد مدقق حسابات الشركة منهجية عرضه وشفافيته في إيجاز مضمون تقريره عن الميزانية الختامية للشركة وأحوالها المالية لعام ٢٠٠٧م. وقد أستاذن رئيس الاجتماع الأخوة الحضور بتأجيل مناقشتهم لتقرير مدققي حسابات الشركة إذ لا بد من اكتمال المعلومات الواجب إطلاعهم عليها حول أوضاع الشركة في إطار البنود المطروحة للنقاش، عندها ستكون المناقشة على الأغلب أكثر عمقاً وبالتالي أكثر فائدة إذ تحرص إدارة الشركة بل وتأمل أن تأخذ بكل ما سيطرحه الأخوة الحضور من آراء قيمة بهدف تطوير أداء الشركة وتصويب أوضاعها.

وتابع رئيس الاجتماع حديثه قائلاً:

أرجو أن أنوه للزملاء الحضور بأن آلية إعداد تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٧م، جاءت بتقرير ذي مضمون ومنهجية مماثلة لما جاء في تقريري مجلس الإدارة لأعمال الشركة خلال عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، مع شيء من التطوير وهو بالتأكيد مضمون ومنهجية مغايرة لما جرت عليه العادة لأعوام سبقت عام ٢٠٠٥م إذ أعدت تقرير الأعوام ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

أ. الشفافية في المعلومات المتضمنة في التقرير.



ب. اعتماد منهجية المؤشرات الرقمية التقييمية في إعداد التقرير والمؤشرات المالية لبيان أداء الشركة الواقعي.

ج. تشخيص مسببات أوضاع الشركة المالية والفنية المتعثرة.

د. بيان جهود مجلس الإدارة وإدارة الشركة التنفيذية في تقييم أوضاع الشركة وبالتالي الحلول المقترحة لتصويب أوضاع الشركة.

وقد حرص مجلس الإدارة على إرسال التقرير المذكور للأخوة المساهمين قبل مدة كافية من تاريخ عقد هذا الاجتماع ليتسنى لهم دراسته الدراسة الوافية، وبالتالي الاستناد إلى وقائع عملية في المناقشة والمساءلة والحكم الموضوعي على أداء مجلس الإدارة وإدارة الشركة التنفيذية.

وأفاد رئيس الاجتماع بأنه على يقين بأن الزملاء الحضور قد درسوا التقرير المذكور.

ولعله من المفيد أن تأذنوا لي بين يدي مناقشاتكم أن أبدي الملاحظات الآتية:

١. منذ أن تسلمت مهام عملي كرئيس لمجلس الإدارة ابتداءً من ٢٠٠٥/٣/١٦م، ومن ثم أسندت إلي مهام القيام بأعمال المدير العام ابتداءً من ٢٠٠٦/١٠/١م بالإضافة لعملي كرئيس مجلس الإدارة استمرت الجهود المكثفة لتقويم واقع الشركة بتجهيزاتها وعملياتها كافة حيث شملت عملية التقويم كل جزئية من جزئيات مكونات الشركة المالية والإدارية والفنية، وذلك ليشكل هذا التقويم المنطلق الهام والأساس لمنهجية عمل الشركة بهدف تصويب أوضاعها وبالتالي إنجاحها.

ومما هو جدير بالذكر وأعتقد جازماً بأن غالبيتكم على علم بأننا تسلمنا شركة في وضع حرج حيث ورثنا حجماً كبيراً من المشكلات المعقدة: مالية وإدارية وفنية.

وتواليت طرورحائنا ومنذ بداية عام ٢٠٠٥م للمعالجة ولكنها في كل حالة لم تجد الدعم والقبول الأمر الذي حال دون تمكننا من تصويب أوضاع الشركة، هذا باستثناء سلفة المليون دينار المقدمة من وزارة المالية مع نهاية عام ٢٠٠٦م والتي تمثل خطوة في طريق التصويب وفي حينها كان رأيي بأن هذه السلفة لن تكون مجدية ما لم يتبعها دعم مالي ضروري من المساهمين يمثل الأساس في تصويب أوضاع الشركة.

٢. ومع التصدي لكم كبير من المشكلات التي يستلزم حلها توافر السيولة النقدية اللازمة

فإن خسائر الشركة لعام ٢٠٠٧م قد انخفضت بشكل جلي عما كانت عليه في عام

٢٠٠٦م بما يعادل نصف مليون دينار تقريباً وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، وتشمل



خسارة عام ٢٠٠٧م مبلغ (٥٦) ألف دينار كلفة ١٢٦٤ فقرة جنازير صنعت إلى القوات المسلحة الأردنية دون ثمن، وذلك بدل فقرات مرفوضة عام ٢٠٠٤م في عهد الإدارة السابقة، هذا بمعنى أن خسارة عام ٢٠٠٧م والتي تعتبر الإدارة الحالية المسؤولة عنها لا بد وأن يطرح منها مبلغ الـ (٥٦) ألف دينار المشار إليها.

٣. ورغم الصعوبات الموروثة التي تجابه مسيرة الشركة وأقساها شح السيولة المالية فإن نتائج ميزانية عام ٢٠٠٧م تشير - من وجهة نظري - بإمكانية تصويب أوضاع الشركة خاصة إذا توافر لها المزيد من السيولة المالية وإن تناقص الخسائر عما كانت عليها في عام ٢٠٠٦م هي خطوة في الاتجاه الصحيح لأن ما تعانيه الشركة من كما هائل من المشاكل يتطلب وقتاً ليس بالقصير للتدرج في التصويب، ومما يعزز ذلك أنه وبالرغم من الصعوبات التي تواجه الإدارة سواء شح السيولة النقدية أو السديون المتراكمة المستحقة على الشركة للعملاء فإن خسارة الشركة هي تقريباً في حدود الإستهلاكات مضافاً إليها خدمة الدين.

٤. من المهم أن أضع الأخوة الحضور في صورة ما استطاعت إدارة الشركة أن تحققه. في ظل هذا الموروث الصعب من المشاكل، فقد استطاعت إدارة الشركة بحمد الله تعالى تحقيق ما يأتي:

أ. تقليص عدد العاملين من ١٣٢ إلى ٩٩ دون تحميل الشركة أي تعويضات مالية ولا زالت الإدارة في اتجاه المزيد من تقليص عدد العاملين، وبهذا تقلص الأعباء المالية لغايات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والنقل.

وبهذا الصدد فإن إدارة الشركة اعتمدت مبدأ اللجوء إلى العمل الإضافي وإلى العمالة الموسمية حيثما تطلب العمل ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن أي تعيين كبديل لموظف مستقيل تحتاجه الشركة يعين بعقد إذ يمكن إنهاء عمله في حالة عدم ثبوت كفاءته، كما تتخلص الشركة من راتبه الثالث عشر والرابع عشر للعاملين الدائمي العمل حسب نظام كادر الشركة.

ب. وظفت سلفة المليون دينار المعطاة من وزارة المالية بمنتهى الحرص على الاستفادة منها في استمرارية مسيرة الشركة وتحقيق أكبر فائدة ممكنة، فلدينا مخزون من المواد الأولية في حدود نصف مليون، ولدينا كفالات وذمم وسيولة نقدية في حدود نصف مليون أو يزيد.

ج. تم تنشيط أسواق لبنان والعراق والبحرين وقطر هذا بالإضافة إلى السوق المحلي وخاصة لجميع مواقع الفوسفات، وهناك بدايات في السوق السعودي سيعمل على توسيعها كما بدأنا باستعادة نشاط الشركة في السودان.

د. تحملت إدارة الشركة الجديدة تسديد:

— ١٠٠ ٨١ دينار كلفة فقرات جنازير إلى وزارة الدفاع الوطني اللبناني كانت قد ألزمت الإدارة السابقة بتقديمها ضمن عرض أسعار لعدد من الفقرات عام ٢٠٠٣م.

— ٨٣ ٠٤٣ ديناراً بدل شطب جزء من بضاعة جاهزة راكدة وبيع جزء آخر منها وذلك بسبب فرق نجم عن تقييم هذه البضاعة من قبل الإدارة السابقة بسعر أعلى من قيمتها التحصيلية الحقيقية.

— ٥٦ ٠٠٠ دينار كلفة ١٢٦٤ فقرة جنازير قدمت للقوات المسلحة الأردنية دون قيمة بدلاً من فقرات مرفوضة في عهد الإدارة السابقة عام ٢٠٠٤م.

هـ. أمكن تسديد مبالغ ليست قليلة كديون لعملاء ووسطاء مع الاتفاق مع عدد منهم بخصم ٢٥% من هذه الديون الأمر الذي أعاد للشركة قدرتها على معاودة التعامل مع الوسطاء والعملاء.

و. سددت ديون لضريبة المبيعات في حدود مائة ألف دينار تقريباً ولا توجد حالياً أية ديون للضريبة إذ تسدد أولاً بأول لتلافي غرامات التأخير في التسديد.

ز. أمكن الحصول وبالتواصل مع هيئة الأوراق المالية على إعفاء الشركة من مستحقات مالية لهيئة الأوراق المالية تقدر بحوالي (٢٧) ألف دينار.

ح. أمكن حل مشكلة ديون للجمارك بمبالغ كبيرة بالاستعانة بمحام وسدد ما تبقى للجمارك في حدود (٣٦) ألف دينار تقريباً.

ط. تم شراء رافعة جديدة بمبلغ (١٨) ألف دينار هذا بالإضافة إلى نفقات مالية لقضايا فنية.

ي. تمكن مهندسو الشركة من تصنيع برج تبريد بدلاً من برج تبريد تقدر كلفته بـ (٣٥) ألف دينار من حالة شرائه من الخارج، وقد صنع محلياً بكلفة في حدود سبعة آلاف دينار.

ك. منذ ٢٠٠٦/١٠/١م تسلمت مهام المدير العام للشركة بالإضافة إلى عملي كرئيس مجلس إدارة، وبذا أمكن توفير راتب المدير العام الذي يقدر بحوالي (٤٠) ألف دينار سنوياً.

ل. ضبط السفرات الخارجية المكلفة وحصرت في المهندسين المختصين، وحيث يلزم.

م. تقليص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وذلك بإلغاء مكافأة (١٥٠) دينار شهرياً لكل عضو من أعضاء اللجنة المالية ولجنة التدقيق وأستعويض عنها بمكافأة بدل جلسات.

س. ترشيد النفقات الإدارية.

ع. تم التوصل إلى الموافقة على تسديد مستحقات بنك الإسكان المالية بذمة الشركة مع خصم كبير، إذ سيحدد في حدود نصف المستحقات تقريباً وهذا يخلص الشركة من خدمة دين تقدر بـ (١٢٥) ألف دينار سنوياً، كما أن المبلغ الذي ستعفى الشركة منه سيقطع خسائر الشركة بمقدار مبلغ الإعفاء.

غ. بالتواصل مع خبيرة مالية تم الوصول إلى آلية احتساب الاستهلاك وفق المعايير الدولية على أساس معدل عدد الوحدات المنتجة سنوياً إلى الطاقة الإنتاجية للمصنع وضرب هذا المعدل بقيمة الاستهلاك السنوي للمعدات على أساس القسط الثابت وقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذه الآلية بقراره رقم (٢٠٠٧/٣٨) – الجلسة الخامسة اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١م.

وبهذا يتناقص الاستهلاك من حوالي (٨٠٠) ألف دينار إلى حوالي (٤٠٠) ألف دينار ابتداءً من عام ٢٠٠٨م.

ص. اعتمدت الإدارة سياسة عدم الدخول في أي منتج غير قادرة على إنتاجه بالموصفات المطلوبة الأمر الذي انخفضت معه نسبة المرفوضات من حوالي ٦% إلى حوالي ١% وزناً، ولهذا انعكاساته على سمعة الشركة أولاً وعلى تقليص الخسائر ثانياً.

ق. تم الدخول ولكن بشكل حذر في عمليات تأمين احتياجات عملاء من أسواق خارجية بأسلوب المتاجرة وهو ما يضمن الربح للشركة، والشركة بصدد التوسع في هذه السياسة.



ذ. إن كمية الإنتاج لا تشكل الأساس الوحيد في نجاح الشركة وإنما يدخل في ذلك نوعية المنتج، وخاصة المنتج الذي تتميز الشركة بإنتاجه فرب إنتاج نوعي بكميات قليلة يحقق فائدة للشركة أكبر من إنتاج عادي بكميات كبيرة. وفي المحصلة فأنتي كرئيس مجلس إدارة ومدير عام للشركة تؤكد كامل التأكيد بأنه ما كان يمكن إطلاقاً أن تأتي نتائج الموازنة بخلاف ما هي عليه لسببين اثنين هما:

- أ. النتائج منسجمة مع المعطيات المتوافرة وبمعنى آخر فإن النتائج محكومة بما يتوافر للشركة من معطيات إذ أنها في حدود المعطيات المتوافرة.
- ب. لم يوفر للإدارة ما اقترحت منذ مدة ليست قصيرة من دعم مالي مطلوب هو في غاية الضرورة بل هو المنطلق الأساس لتصويب وضع الشركة، وبعدم توفيره لا يمكن من وجهة نظري نقل الشركة من وضع الخسارة إلى نقطة التعادل فالربحية.

وبعد ذلك أفسح المجال للمناقشة:

هل يمكن للأخ مدقق حسابات الشركة أن يبدي رأيه في خطة الشركة المستقبلية وما مدى إمكانية تطبيقها.

الدكتور إباد رشيد مهدي

ممثل الشركة العربية للاستثمارات الصناعية

أجاب السيد مدقق حسابات الشركة بأن من متطلبات إعداد تقرير مجلس الإدارة أن يضع المجلس خطة مستقبلية لفعاليات الشركة والخطة تتكرر في كل تقرير سنوي، ولا يمكنني أن أحكم بإمكانية تطبيق هذه الخطة خاصة في ظل ظروف الشركة المالية الصعبة.

وقد عقب رئيس الاجتماع بما يأتي:
إن مجلس الإدارة عندما وضع هذه الخطة فقد وضعها محكومة بتوفير

Handwritten signature

Handwritten signature

ARAB ENGINEERING INDUSTRIES CO. LTD
(AEICO)
(Steel Foundry)



شركة الصناعات الهندسية العربية
المساهمة العامة المحدودة
(إنتاج مسبوكات هندسية فولاذية)

المعطيات التي لا بد من توفيرها لتحقيق أهداف هذه الخطة، وإن كانت الفرضيات التي أعتمد عليها في إعداد هذه الخطة تتطلب من إدارة الشركة المزيد من النشاط والتواصل لتوفيرها وبالقدر الذي يمكن معه توفير المعطيات بالقدر الذي يتهيأ لتحقيق عناصر هذه الخطة.

ثم تساءل الدكتور أياد رشيد عن بند الفوائد المدفوعة الوارد قي بيان التدفقات المالية: هل دفعت هذه الفوائد فعلاً، وبعد الحوار فيما بينه وبين السيد مدقق حسابات الشركة من جهة وبينه وبين السيد بلال شنوان المدير المالي بالوكالة بهذا الشأن، رأى الدكتور أياد رشيد بأن يشطب هذا البند مع شطب بند فوائد مدينة في جدول التدفقات النقدية.

وفي مداخلة من رئيس الاجتماع رجا السيد مدقق حسابات الشركة أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

ولدى طلب رئيس الاجتماع إلى الأخوة الحضور ومع آخر المطالعات المطروحة منهم إبداء الرأي حول المصادقة على الميزانية وتقرير مدققي الحسابات وإبراء ذمة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس عن العام ٢٠٠٧م.

أجمعت الهيئة العامة على المصادقة على الميزانية لعام ٢٠٠٧م وإخلاء طرف السادة

رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس عن العام المذكور.

ARAB ENGINEERING INDUSTRIES CO. LTD
(AEICO)
(Steel Foundry)




شركة الصناعات الهندسية العربية
المساهمة العامة المحدودة
(إنتاج مسبوكات هندسية فولاذية)

٥. انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٨م وتحديد أتعابهم.


أشار رئيس الاجتماع إلى أن الشركة قد لمست في مكتب السيد معروف المقبل/ مدقق حسابات الشركة جهوداً موفقة في تدقيق حسابات الشركة، كما أن موقع المكتب في إربد قريباً من موقع الشركة قد وفر الكثير من المعاناة في استمرارية التواصل مع مدقق حسابات الشركة. والأمر في النهاية متروك لقرار الهيئة العامة في انتخاب مدققي حسابات الشركة. وقد أقرت الهيئة العامة انتخاب السادة مكتب معروف توفيق المقبل مدققاً لحسابات الشركة لعام ٢٠٠٨م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

وانتهى الاجتماع عند هذا الحد،،،

رئيس الاجتماع
رئيس مجلس إدارة الشركة

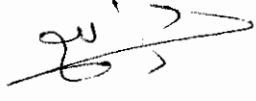

خالد محمد صلاح الغزاوي

مندوب مراقب عام الشركات


ضرار علي الحراسيس

كاتب الاجتماع

أمين سر مجلس إدارة الشركة


تيسير محمد عباينة

المرفقات:

• كشف ممثلي المساهمين الذين حضروا الاجتماع.